هم ينتصرون في سياق المدح وأما من قل منه البغي ولا تخشى متابعته
فتقل عثرته وتغفر زلته وعلى هذا يحمل قوله تعالى ولمن صبر وغفر
وعزم الآية وأن تعفو أقرب للتقوى وليس صبر فيه خير للصبر
وفي الحديث من دعا على من ظلمه فقد انتصر خرجه النسائي من حديث
بريدة رضي الله عنه أو انتصر لأنه أخذ من عرض أخيه فيقتص من
آثمه فيقتص ثواب المظلوم بمصابه وهو أخبار وإن من الشعر لحكما
نه فقد استوفى حقه وهو تعريض بكراهة الانتصار وندب للصبر
واحتساب الأجر على الله ومنها الحالف يدين غير الإسلام وإليه
أشار بقوله وقال صلى الله عليه وسلم من حلف بدين غير الإسلام فهو كما قال
في الترغيب عن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه
وسلم من حلف بملة غير الإسلام كاذبا فهو كما قال رواه البخاري ومسلم
في حديث وأبو داود والنسائي وابن ماجة كلهم في رواية
عند مسلم كاذبا متعمدا وأشار الحصر بقوله يجب أن كان معتقدا
تعظيمها إلى أن الحديث محمول على خصوص من اعتقد تعظيم ما حلف به
من دين غير الإسلام بأن لم يعتقد ذلك لم يكفر ويرد عليه أن عدم
قصد تعظيم المحلوف به لا يتصور قال الحكاك عند قول المختصر وإن
قصد بذلك الرضى التعظيم وبحرم إطلاق لفظ العبد بمعنى العبد بشرط العبد
الرقيق بغير قصد التعظيم قال لأن الحالف بالشيء تعظيم له ظاهرا وجوابه
أن قصد التعظيم لازم والملزوم من ذلك تعمد والرضى به وإنما يكون
معتقدا له بها وبهذا يظهر حسن الرواية الثانية التي رواها بدل التعمد
قال الأبي قوله كما قلت الحالف بالشيء معظم له فإن عظم ما يعظم
حقيقة والكذب يجب أن حالة العبد بملة غير الإسلام أن تعمد
تعظيمها لاعتقاد حقيقتها فهو كذلك كما في زيادة التعمد
هذا أحسن وإن لم يعتقد حقيقتها بل حلف وقلبه مطمئن بالدين

فهو

كاذبا في تعظيمه ما لم يعظم قلت فإن حمل الحديث على الأول
لم يحتج إلى تأويل وإن حمل على الثاني تأول هو في رواية أبي عوانة فإن
من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت أن المعتقد في المحلوف به
التعظيم مما يعتقده في الله أجرأ الحلف وكان ذلك الاعتقاد
كفرا وأما إذا حلف بغير الله لا لاعتقاد تعظيم المحلوف به على ما يليق
به من التعظيم ولا يعتقد بذلك ولا تعتقد بمينه إلا كما هذا الذي يقع
في مسألتنا الآن المحلوف به بدين غير الإسلام واعتقاد تعظيمه
تعظيم مخالف كفرا ولا بد من الرجوع إلى ما تقدم وقال المتأخرون
عند قول المختصر وهو يهودي وغيره من حلف بملة غير الإسلام
وهو كما قال قال ابن عبد السلام وليس على ظاهره وإنما المراد
النهي عن مواقعة هذا اللفظ ومنها الحلف بالأمانة وعليه
فيه بقوله وقال صلى الله عليه وسلم من حلف بالأمانة فليس منا
من حلف هذا ذكره المنذري وعزاه لأبي داود ومثله في الجامع الصغير
قال المناوي وإسناده صحيح والله أعلم والمراد بالأمانة الفرائض
كالصلاة والصوم والحج ومحض ليس منا ليس من جملة المتقين
محمود أو لا من جملة أكابر المسلمين محسوبا وليس مرادا
لشوننا لأنه سبحانه أمرنا بالحلف باسمائه وصفاته والأمانة
أمر من أموره فالحلف بها نوع من التسوية بينها وبين
الأسماء والصفات فنهوا عنها كما نهوا عن الحلف بالآباء قال
الطيبي ولعله أراد الوعيد عليه لكونه حلفا بغير الله وصفاته
والاقتصار به الكفارة وقال النشائي من قال على أمانة الله
لأفعلن كذا وأراد اليمين كان يمينا والا فلا وقال أشهب المالكي
الأمانة مجملة فإن أراد بها ما بين الخلق فغير يمين وإن أراد بها
التي من صفات ذاته تعالى وهي يمين هو وعلى هذا ذكر بعض المختصر
وقال وحرمة الله وأمانته ومعاذه الآن يريد المخلوق ومنهل